

Distr.: General  
5 March 2002  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم الخطاب إلى الأمة الذي أدلى به فخامة الرئيس الحاج أحمد تيجان كبا، رئيس جمهورية سيراليون بشأن رفع حالة الطوارئ العامة، يوم الجمعة ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ (انظر المرفق) وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إبراهيم م. كامارا  
السفير  
الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

خطاب إلى الأمة أدلى به فخامة الرئيس الحاج أحمد تيجان كبا بشأن رفع حالة  
الطوارئ العامة

الجمعة، ١ آذار/مارس ٢٠٠٢

أيها المواطنون الأعزاء،

يسرني أن أنقل إليكم جميعاً أخباراً سارة. في الواقع، يصح القول إن الأخبار السارة  
تعي كل منا، وأن الأمر يتعلق بخبرين سارين. وبما أن الأخبار السارة ليست كلها واحدة  
وبما أن هذين الخبرين غير عاديين، أود أن أستهل كلمتي بعرض خلفية الأمور.

لا يسع أحد، لا أحد على الإطلاق، أن ينكر أن بلدنا عانى من مأساة إنسانية  
لما يقارب ١٠ سنوات. مأساة اعتبرها البعض حرباً أهلية. ووصفها آخرون بأنها حرب  
متمردين. ورأى غيرهم أنها ليست سوى صراع مسلح آخر في إحدى الزوايا الصغيرة من  
القارة الأفريقية. أما نحن، فكنا نعلم أنها حرب فظيعة ومدمرة بغض النظر عما اعتبرها  
الآخرون.

مواطني الأعزاء، لسنا هنا اليوم لتقييم مدى خسائرنّا في الأرواح البريئة، والأطراف  
البشرية والممتلكات. كما أننا لا نحاول أن نستعين بالكلمات للتعبير عن حدة الصدمات  
النفسية التي عانى منها ضحايا الحرب والتي سيظلون يعانون منها لسنوات عديدة.

بعبارة أخرى، إن الحياة خلال تلك الفترة المأسوية من تاريخنا لم تكن دائماً طبيعية  
بالنسبة للمواطن العادي. إذ لم يكن السلام مهدداً فحسب، بل كان ينتهك أحياناً انتهاكاً  
شنيعاً. وكانت هناك حالات من الانعدام الفعلي للأمن العام والسلامة العامة في أنحاء عديدة  
من البلد. ومن يستطيع أن ينكر أن غارات مسلحة كانت تشن أحياناً على بلدنا من  
الخارج؟ ومن يستطيع أن ينكر أنه كانت هناك محاولات في عدة مناسبات خلال تلك الفترة  
ليس فقط لزعة الاستقرار السياسي لسيراليون، بل أنه كانت هناك جهود تبذل لإبادة  
كافة سكان البلد.

مواطني الأعزاء، تلك الظروف كانت ظروفًا استثنائية وتطلبت اتخاذ تدابير استثنائية.  
وكان من حقنا أدبياً أن نتصدى لذلك على النحو المناسب دفاعاً عن سلامة شعبنا وأمنه.  
وهذا ما حملني على أن أقول دوماً إن الحرب شنت علينا وما كان لنا إلا أن ندافع عن  
أنفسنا. إلا أنه نظراً إلى أن سيراليون بلد ديمقراطي – وهذا من دواعي فخرنا – لم يكن

بإمكاننا اتخاذ تدابير بصورة تعسفية. فكان علينا أن نتصرف في إطار القانون الأعلى لبلدنا، أي الدستور. وهذا ما دفعنا إلى إعلان حالة الطوارئ العامة بالاستناد إلى الحكم المناسب من الدستور.

وكما تعرفون جميعاً، فقد أخذ آلاف السكان خلال الأشهر العديدة الأخيرة يعيشون بصورة تدريجية حياة طبيعية. وحدثت تطورات إيجابية هامة بالنسبة للوضع العام في البلد.

وصادف يوم ١٨ كانون الثاني/يناير من هذا العام نهاية عملية نزع السلاح والتسريح. وبالرغم من أننا لا نزال نواجه مهمة حيوية ومكلفة تتمثل في إعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع، فبإمكاننا جميعاً أن نتنفس الصعداء إذ أن الصراع المسلح قد انتهى. وتجري إعادة إقامة مؤسسات الحكم المدنية في جميع المناطق التي كانت تحتلها عناصر غير حكومية. وتنتشر قواتنا المسلحة التي أعيد تشكيلها في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء البلد مدعومة، من بين جملة أمور، بإحساس جديد بالولاء للوطن. ويجري بصورة تدريجية تزويد قواتنا المسلحة المعاد تشكيلها بكل ما يلزم لتعزيز السلامة. علاوة على ذلك، أصبحت للشرطة رؤية جديدة بالنسبة لمسؤوليتها إزاء نيل احترام المواطنين الممثلين للقانون.

ولا يمكنني أن اختتم هذا الجزء من كلمتي دون الإشادة بقواتنا المسلحة، وبالمملكة المتحدة، والشرطة وغيرها من المؤسسات، فضلاً عن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وقوات الدفاع المدني لما أسهمت به في جهودنا الجماعية الرامية إلى جعل هذا البلد أكثر أمناً وسلاماً مما كان عليه في الماضي، أو على الأقل مما كان عليه خلال السنوات الخمس الماضية.

مواطني الأعزاء، حان الوقت لأنقل إليكم الخبر السار الأول.

نظراً لهذه التطورات الإيجابية، وللتوقعات بتحقيق المزيد من التحسينات، يسرني أن أعلن أن الظروف التي دعت إلى الإبقاء على التدابير الاستثنائية في مجالي الأمن والنظام العام في سيراليون لم تعد قائمة.

بناءً على ذلك، فإن حالة الطوارئ العامة سترفع ابتداءً من الآن.

وهذا ليس كل ما أود أن أقوله لكم؛ بل لدي أيضاً خبر سار آخر. وأناشد كل مواطن الاستماع إليّ بانتباه.

إن رفع حالة الطوارئ العامة لا يميز لأي مجموعة من الأشخاص أن يأخذوا في يدهم زمام الأمور. إذ سيتم الحفاظ على القانون والنظام وسينفذ ذلك بحزم. وستواصل

القوات المسلحة والشرطة ومؤسسات أمن الدولة الاضطلاع بعملها والتزام الحذر واليقظة. ولن نتغاضى عن أي محاولة لزعزعة السلام والأمن في دولة سيراليون أو للنيل من سلامة شعبها. وتقع المسؤولية الأساسية لكفالة الأمن والسلامة على عاتق القوات المسلحة والشرطة ومؤسسات الأمن القومي الأخرى. إلا أنني أود التشديد على المسؤولية التي تقع على عاتق كل مواطن. فوفقا لدستورنا، ينبغي لكل مواطن من مواطني سيراليون أن "يقدم المساعدة إلى الوكالات القانونية المختصة في سياق فرض القانون والنظام".

وإن ردنا على أي تهديد أو خطر محقق داخل حدودنا أو صادر عن عناصر خارجية سيكون سريعا وقويا وحاسما. ولن نستخف بأي فعل. غير أن استجابتنا، بوصف سيراليون بلدا ديمقراطيا وعضوا في المجتمع الدولي، ستكون دائما متماشية مع قوانين هذا البلد وحقوقنا والتزاماتنا بموجب القانون الدولي.

وآمل ألا يستخف أحد بقدرتنا وتصميمنا على اتخاذ التدابير الملائمة، بل على اتخاذ تدابير استثنائية وفقا للاقتضاء، من أجل كفالة سلامة وأمن شعبنا.

مواطني الأعضاء، هذان هما الخبران الساران اللذان كنت أود أن أنقل إليكم.

دعوني أختتم كلمتي بأن أوجه إليكم هذا السؤال الهام والذي هو من وحي الساعة. يا شعب سيراليون العزيز، ألا يكفيننا ما شهدناه من عنف في بلدنا؟

دعونا نفكر مليا في الإجابة على هذا السؤال فيما ننشر في جميع أنحاء البلد الخبرين السارين اللذين أعلنت عنهما لتوه.

وأشكركم على انتباهكم.